آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

–الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا–

Mechanisms of promoting social responsibility in Islamic banks and their role in achieving sustainable development-Green Islamic instruments as a model

سياخن مريم[1]، رباحي صبرينة[2]
[1]جامعة البليدة 2، الجزائر
[2]جامعة البليدة 2، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/05/16 تاريخ القبول: 2019/05/26 تاريخ النشر: 2019/06/14

الملخص: إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في تحقيق مسار التنمية المستدامة، وذلك باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تقوم على أساس خدمة مصلحة المجتمع ككل وهو ما تسعى مبادئ التنمية المستدامة لتحقيقه، ومن هذا المنطلق فإن قيام البنوك الإسلامية بتقديم خدماتها من الجانب الاجتماعي وتحملها جزء من المسؤولية اتجاه مجتمعها وبيئتها الناشطة بها خصوصا المجتمعات المسلمة سيؤدي تلقائيا إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل، وضمان سلامة الجانب البيئي الذي يعد بدوره مؤشرا إيجابيا لتفعيل التنمية المستدامة القائمة في حد ذاتها على المحافظة على الموارد الطبيعية والإنسانية بما يساهم في تحقيق الاستقرار والرفاهية للفرد والمجتمع ككل، وتعد الصكوك الخضراء أحد المنتجات الإسلامية المبتكرة والرامية إلى تحقيق الهدف التنموي الذي تسعى مجمل الدول إلى تحقيقه وبالخصوص الدول التي تبنت هذا النوع من الصكوك.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية، التنمية المستدامة ، الصكوك الإسلامية الخضراء.

تصنيف JEL: M15

Abstract:

The aim of this study is to shed light on the role played by the social responsibility of Islamic banks in achieving the path of sustainable development, since social responsibility is based on serving the interest of the society as a whole. This is what the principles of sustainable development seek. Its services from the social side and bearing them part of the responsibility towards its society and its active environment, especially the Muslim communities will automatically lead to the public interest of the society as a whole, and ensure the safety of the environmental aspect, which in turn is a positive indicator to activate the sustainable development existing in itself on the preservation of natural and human resources, which contributes to the stability and well-being of the individual and the community as a whole. The green instruments are one of the innovative Islamic products aimed at achieving the goal of development, in particular those that have adopted such instruments.

Key Words : Social Responsibility, Islamic Banks, Sustainable development, Islamic green instruments.

Jel Classification Codes: M15

[1] - المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: meriemsia.91@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

لقد أصبحت العديد من المؤسسات بأنواعها المختلفة تسعى لممارسة نشاط المسؤولية الاجتماعية، الذي أضحى من الأهداف المهمة لهذه المؤسسات ومن بين الطرق المنتهجة لتحسين صورتها مع الأطراف المتعاملة معها بغض النظر عن طبيعة المجتمع الذي تعمل به، بالرغم من أن نشاط المسؤولية الاجتماعية يعبر عن ذلك البعد الاجتماعي الذي تسعى مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لتحقيقه، والذي من شأنه أن يحقق المصلحة العامة للمجتمع ككل.

ونظرا للمنافع العديدة التي يمكن أن تحققها المسؤولية الاجتماعية، أصبحت المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تسعى جاهدة لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة المحيطة بها من خلال خلق آليات وأدوات تمويلية مبتكرة مثل الصكوك الإسلامية الخضراء التي تعمل على تمويل مختلف المشاريع ذات النفع العام والاستثمارات المحافظة على البيئة، وعليه فإن العلاقة التي يخلقها نشاط المسؤولية الاجتماعية للربط بين مختلف المؤسسات الموجودة والمجتمع الناشطة فيه، دفعت بهذه المؤسسات للمساهمة في تفعيل التنمية المستدامة، التي تهدف بدورها إلى تحقيق المنفعة العامة لجميع الأفراد الفاعلة بالتركيز على مجموعة من الأولويات كإشراك كل فئات المجتمع والتركيز على الجانب البيئي وأخذه بعين الاعتبار ضمن مخططات التنمية، وعليه فإن تبني نشاط المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات المالية والمصرفية من خلال انتهاج طرق تمويلية مناسبة سيساهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، التي تسعى في حد ذاتها لتحقيق التكامل الاستراتيجي لمختلف القطاعات.

وانطلاقا مما سبق نطرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في تفعيل التنمية المستدامة؟ وما هي الآليات المنتهجة من طرف البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل مراعاة مسؤوليتها اتجاه المجتمع؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهمية تبني البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية؛
- إبراز مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- التعرف على دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها أحد منتجات التمويل الإسلامي المستدام التي تستخدم لتحقيق التنمية.

الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات التي ساهمت في إثراء موضوعنا، نجد:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– دراسة: بن لحسن الهواري، مهدي ميلود، **"المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية بين الأسس و الممارسات – دراسة حالة البنك الاسلامي الاردني –"**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي: 14-15 فيفري 2012. هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى وفاء التزام البنوك الإسلامية من خلال ممارستها العملية لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مجتمعاتها من خلال دراسة بعض البيانات والإحصائيات الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني، وقد توصلت هذه الدراسة إلى: قيام البنك الإسلامي الأردني بأنشطة تصب في مجال التزامه بممارسة مسؤوليته الاجتماعية من خلال توجيه استثمارات تصب مباشرة في قناة التنمية وتقديمه جملة من البرامج الاجتماعية لخدمة أفراد المجتمع مثل: القرض الحسن، برامج التأهيل العلمي، تقديم التبرعات...إلخ.

– دراسة: زحل حفاظ، الشريف عمر، **"أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة حمه لخضر الوادي– الجزائر، ديسمبر 2018. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها كأداة للتمويل الإسلامي الأخضر ودورها في تدعيم المشاريع الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى: مساهمة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع التنمية المستدامة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، كما توصلت إلى ضرورة توجه البلدان العربية والمسلمة للاستثمار بالصكوك الخضراء لتمويل الاقتصاديات المعتمدة على الطاقة المتجددة وضرورة الالتزام بخفض نسب انبعاث الكربون لتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه سنحاول من خلال دراستنا إبراز دور البنوك الإسلامية من خلال مسؤوليتها الاجتماعية واعتمادها على أدوات تمويلية مبتكرة وبرامج اجتماعية لتنفيذ أبعادها الاجتماعية وإرساء مبادئ التنمية المستدامة، باعتبار هذه الأخيرة من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها هذه البنوك، إضافة إلى عرض تجربة الصكوك الإسلامية الخضراء باعتبارها شكل من أشكال التمويل المستدام المبتكر لدعم المشاريع التنموية ذات المنفعة العامة والمشاريع البيئية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة ارتأينا تقسيم هذه الورقة إلى ثلاث محاور أساسية على النحو التالي:

أولا: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

ثالثا: الصكوك الخضراء شكل من أشكال التمويل المستدام والمسؤولة اجتماعيا لتحقيق التنمية المستدامة

أولا: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دورا حيويا في الحياة المعاصرة، نظرا لدورها الفعال في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للمجتمعات الإسلامية، فالبنوك الإسلامية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف وخصوصا التنموية منها باعتبارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولة أمام المجتمع ككل، وتسعى جاهدة إلى تحقيق أبعاد المالية الإسلامية وخصوصا تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة لأفراد المجتمع الإسلامي.

1. مدخل إلى البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية أحد مؤسسات النظام الاقتصادي الإسلامي، التي تتعامل بصيغ وعقود متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل الوصول لتنفيذ رسالة هذا النظام وتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

1.1 تعريف البنوك الإسلامية:

للبنوك الإسلامية جملة من التعريفات نذكر منها ما يلي:

1.1.1 التعريف الأول: عرف الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الحديث عن شروط العضوية في الإتحاد- المصارف الإسلامية بأنها: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"؛(الغالي بن ابراهيم، 2012، ص 17-18)

2.1.1 التعريف الثاني: عرف د.شهاب العزعزي المصرف الإسلامي بأنه: "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية"؛(العزعزي شهاب أحمد سعيد، 2012، ص 11).

3.1.1 التعريف الثالث: المصرف الإسلامي هو: "مؤسسة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأمثل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع"؛(سليمان ناصر، بوشرمة عبد الحميد، 2010/2009، ص 306)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية ومصرفية لا تتعامل بالربا المحرمة شرعا أخذا وعطاء في مختلف معاملاتها المالية والمصرفية وخدماتها المتعددة، تسعى من خلال نشاطها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، بما يتماشى مع مبدأ التكافل الاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع.

2.1 خصائص البنوك الإسلامية:

تتمثل أهم خصائص المصارف الإسلامية فيما يلي: (سياخن مريم، 2019/2018، ص 27-28)

- تعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وأحد مؤسساته، وتأسيسا على ذلك يجب أن يكون هناك تنسيقا كاملا بينه وبين النظم الإسلامية الفرعية ومع النظام الإسلامي الشامل، فهو نظام نشأ ليعمل ويتفاعل مع بيئة إسلامية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تقوم المصارف الإسلامية بعمليات التمويل والاستثمار وتقديم جملة من الخدمات المصرفية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تقديم الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمعات الإسلامية؛

– يحكم معاملات وأعمال المصارف الإسلامية أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المستنبطة من مصادرها الأصلية، والأصل في هذا الشأن هو تكييف المعاملات المصرفية لتتناسب مع الشريعة الإسلامية وليس العكس؛

– تتمثل غاية المصارف الإسلامية الأساسية في تطهير المجتمعات الإسلامية من المعاملات المحرمة شرعا، وغرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية؛

– تعتبر المصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية أحد النماذج التطبيقية لمفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي، لتأكيد أن النظام الإسلامي نظام شامل لكل نواحي الحياة، يربط العبادات بالمعاملات، كما يبين أن أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وأنها قادرة على إنقاذ البشرية مما تعانيه من أزمات اقتصادية ومالية.

3.1 أهداف البنوك الإسلامية:

تستمد البنوك الإسلامية أسس نشاطها من روح الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسات مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ويمكن تحديد أهم الأهداف:(ماضي بلقاسم، لدرع خديجة، 2012، ص 6-7)

– إن هدف البنك الإسلامي يتمثل في تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول بها إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغير المنشود في الشرع، ولاشك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات (سواء كانت بشرية أو مادية أو غيرها)، فإنه نوع من التغيير في المجتمع الذي تنشده البنوك الإسلامية كهدف من أهداف الشرع الإسلامي؛

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال قدرة هذه البنوك على توجيه الاستثمارات لعناصر الربط الاقتصادي لهذه الدول مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والبحري والجوي ووسائل الاتصال؛

– القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا وكل أشكال الاستغلال؛

– تعمل البنوك الإسلامية بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار وبالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد و يتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر؛

– تجميع المدخرات واستثمارها بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة.

2. المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية.

تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات التي أخذت على عاتقها تحقيق مصلحة المجتمع بمختلف شرائحه، ومراعاة مختلف الأطراف المحيطة بها من بينها البيئة الناشطة فيها، من خلال تبنيها نشاط المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع معا.

1.2 المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي:

نظرة الإسلام للمسؤولية الاجتماعية قد تختلف عن النظرة الغربية لها، إذ تربط هذه الأخيرة نشاط المسؤولية الاجتماعية بمدى تحقيق المؤسسة للربح أو المكاسب المادية والمعنوية بشكل عام، بينما الفقه الإسلامي يراها نوع من التعاون والتكامل الاجتماعي بين المؤسسة والمجتمع فيستوجب على المؤسسة العمل على تطوير وتنمية المجتمع وتأتي المصلحة العامة في مقدمة الأولويات وتبنى المسؤولية الاجتماعية من المنظور الفقهي على أسس قد تختصر في:

– الإيمان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الاعتدال والقسط؛

– التكامل.

وقد عرف الشافعي المسؤولية الاجتماعية بأنها : " الاستعداد الفطري الذي جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية من كلفه الله به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فإن وفيما عليه من الرعاية حصل له التواب وإن كان غير ذلك حصل له العقاب"؛ وتتحدد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في الإسلام من خلال ثلاث جوانب أساسية وهي:

– مسؤولية الفرد اتجاه نفسه؛

– مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض؛

– مسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع.

دون أن ننسى أعظم جانب وهو مسؤولية الفرد اتجاه ربه وهي بحسن عبادته ورعاية ما أستخلف فيه، و هناك من يضيف البعد الخامس وهي مسؤولية الفرد اتجاه الأشياء بالاستغلال الأمثل لها والحفاظ عليها.

تأخذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفقا للجوانب المختلفة لها والأسس التي تبنى عليها مظاهر تكييف فقهيا تتمثل في: التعاون على البر، التكافل الاجتماعي، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الإنفاق في سبيل الله، طاعة ولي الأمر، تحمل ضرر خاص لدفع ضرر عام، درء المفاسد أولى من جلب المنافع، الضرر لا يزال فيدفع بقدر الإمكان، الغرم بالغنم، سد الذرائع...

وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية من المنظور الشرعي التزام تعبدي ديني أخلاقي تنموي طوعي يأخذ مظاهر عدة تصب كلها في خدمة البشرية جمعاء و تعمل على إفشاء العمل الطيب الصالح.(بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، 2012، ص 8-9)

وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية لم تعالج في أي دين سماوي كما عولجت في الدين الإسلامي، الذي وضع الضوابط الناظمة للمسؤولية بعمومها، مثال على ذلك قول الرسول (ص): «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته»، يتضح مما سبق جليا معنى الشمولية، والتفصيل الدقيق للمسؤولية الاجتماعية، بحيث تغطي كل مفاصل الحياة.(الأسدي مروة، 2019، ص 16)

2.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية:

لقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ أن بدأ يأخذ مكانا عام 1950، حتى أصبح يظهر جليا في العقد الأخير، بحيث بدأت منظمات المال والأعمال في إظهار مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكثر جدية في إدارة إستراتيجياتها والتقارير الاجتماعية لأصحاب المصالح Stakeholders. فضلا عن إبرازها عبر مسميات مختلفة إذ تشير جميعها إلى المسؤولية الاجتماعية منها: المساءلة الاجتماعية Corporate Accountability، الأخلاق المنظمية Corporate Ethics، المواطنة المنظمية Corporate Citizenship، والالتزامات المنظمية Corporate Obligations. ونظرا لازدياد أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد ظهرت العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية الاجتماعية، من بينها التعريف الصادر عن منظمة المقاييس العالمية للمسؤولية الاجتماعية، والتي عرفتها بأنها: "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين"؛(بن لحسن الهواري، مهدي ميلود، 2012، ص 4)

كما عرفت المسؤولية الاجتماعية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على بيئة العمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بشكل عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"؛(بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، 2012، ص 4)

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بأنها "التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات"؛

وتعرف كذلك على أنها :"التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة المصارف الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وفي تحقيق التنمية الشاملة".(العرابي مصطفى، طرويبا نذير، 2012، ص 5).

وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن التزام البنوك الإسلامية بتحقيق المتطلبات الاجتماعية لأفراد المجتمع، من خلال تنفيذ جملة من البرامج والمخططات ذات البعد الاجتماعي بما يساهم في تحقيق الرفاهية وتحسين ظروف المعيشة وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراده، بما يرضى الله سبحانه وتعالى ودون تجاوز حدود ومقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية.

3.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

وتتمثل فيما يلي:(الأسدي مروة، 2019، ص 15)

– **بالنسبة للمؤسسة:** تثمين صورة المؤسسة والحفاظ على رصيدها في المجتمع، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات الزبائن بطريقة أكثر شمولية، فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين وتحفيز العمال للعمل، وتحسين مناخ العمل.

– **بالنسبة للمجتمع:** زيادة التكافل والاستقرار الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.

– **بالنسبة للدولة:** يؤدي التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية إلى تخفيف الأعباء التي تقع على عاتق الدولة أثناء أداء مهماتها وخدماتها المختلفة.

3. عرض تجارب بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

تمارس البنوك الإسلامية أنشطتها الاجتماعية من خلال تبني أحد المواضيع الحساسة السائدة في المجتمع وتحاول جاهدة وضع إستراتيجية وبرامج متعلقة بمعالجة هذه المواضيع التي قد يكون لها أثر رجعي على الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة وحتى اتجاه البيئة، وبالتالي فهي تراعي الجانب الإنساني وتضع على عاتقها وضمن أهدافها تحقيق التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع، مما يساهم في إرساء صورة عاكسة عن الدور الذي يلعبه النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال مؤسساته الناشطة والداعمة للفرد والمجتمع ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 برنامج "صدقة" لشركة تآزر للتأمين التكافلي بالبحرين:

يعد من البرامج الرائدة التي طورتها المؤسسات المالية الإسلامية، والدليل على ذلك حصول الشركة على جائزة أفضل شركة تأمين إسلامي تقديرا لدورها في المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة وفقا للشريعة الإسلامية.

ويعتبر منتج صدقة "تآزر" أول منتج تأميني خيري من نوعه أصدرته تآزر في شهر رمضان من عام 2009، ويساعد برنامج "صدقة" المتبرعين على ادخار تبرعات منتظمة تستثمرها شركة تآزر في صناديق خاصة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لعدة سنوات، وبعد انقضاء هذه المدة يتم نقل رأس المال المتراكم إلى الجهات الخيرية التي يختارها المتبرع، وفي حال وقوع ظروف لم تكن في الحسبان تمنع المتبرع تقديم مثل هذا التبرع (كالعجز أو المرض المستعصي) تواصل "تآزر" إخراج التبرعات المنتظمة بالنيابة عن المتبرع ومن ثم ضمان تسلم الجهات الخيرية التبرعات في كل الأحوال.

2.3 البرامج الخيرية واستراتيجيات الاستثمار في المشاريع البيئية لبنك HSBC ـ أمانة:

تعد البرامج الخيرية لهذا البنك من البرامج المهمة نظرا لما يتمتع به البنك وفرعه الإسلامي من مكانة في عالم الاقتصاد، ويسهم البنك متعدد الجنسيات في عديد من المؤسسات الخيرية التي تقدم مشروعات تنموية متناهية الصغر مطابقة لأحكام الشريعة في الدول الإسلامية الأشد فقرا مثل باكستان وسريلانكا، وقد أنشأ البنك بالاشتراك مع المؤسسات الخيرية مشروع "جايبور للأطراف الصناعية" في مدينتي كراتشي وإسلام أباد، وقد استفاد من هذا المشروع نحو 950 شخصا حتى الآن، وتم تصميم تلك الأطراف بحيث يتمكن الشخص بعد تدريبات بسيطة من السير بها بطريقة عادية تشبه الأطراف الطبيعية إلى حد كبير دون الاستعانة بعصا أو أي دعم، بل يمكنه الركض وركوب الدراجات وتسلق الأشجار.

أما في يخص الاستثمار في المشاريع البيئية، فقد وضع البنك سياسات تهدف إلى خفض استهلاك الكهرباء والمياه، وتقليل كمية القمامة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويضع البنك إستراتيجية استثمارية فريدة في مجال الاهتمام بالقضايا البيئية مثل الاستفادة من القمامة ومشاريع الطاقة المتجددة، وفيما يخص تمويل مشاريع المياه تشير توقعات البنك إلى أن العالم سيحتاج إلى 1.8 إلى 3 تريليون دولار (2006-2025) لإنشاء وتشغيل وصيانة محطات المياه.

ونظرا لضخامة التمويل فإن القطاع الخاص سيكون مؤثرا بشكل كبير في هذا المجال، وقد استعان البنك بخبرة المؤسسة الأم سعيا وراء الاستفادة من تلك الفرصة التي تعد استثمارا ضخما، ليس من ناحية ضخامة التمويل فحسب، بل من ناحية الفرص التي تقدمها من خلال التقنيات المستخدمة مثل أغشية تنقية المياه، وأنظمة منع التلوث، ومضخات المياه وغيرها. (ماضي بلقاسم، لدرع خديجة، 2012، ص 9-10)

3.3 برنامج الرعاية الصحية لمصرف الراجحي الإسلامي:

يعتبر مصرف الراجحي أكبر المصارف الإسلامية في العالم، تأسس في الرياض عام 1957، ويبلغ رأس ماله 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار)، يهدف هذا المصرف إلى الالتزام بمجموعة من البرامج الاجتماعية لخدمة مختلف قطاعات المجتمع بما فيها خدمات الصحة من خلال قيام المصرف بما يلي: (عبد المولى عصام، 2009، ص 36)

- تبرع المصرف بما مجموعه 600 جهاز ومعدات طبية للمرضى المحتاجين لصالح جمعية أصدقاء المرضى؛
- إضافة إلى مساهمته في توفير السكن والأثاث لجمعية أصدقاء المرضى ضمن مشروع بلغت قيمته 4 ملايين ريال سعودي؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– وقع المصرف إتفاقية مع مدينة الملك فهد الطبية بقيمة 500000 ريال سعودي سنويا لعلاج 600 مريض ومريضة من الذين يسافرون إلى مراكز أخرى لتلقي العلاج؛

– نظم مصرف الراجحي و"عناية" لجنة رعاية المرضى، برامج تعليمية لمنع حدوث العمى بسبب مرض السكري، وقد بلغت قيمة المشروع 4 ملايين ريال سعودي؛

– خصص مصرف الراجحي بالتعاون مع جمعية مكافحة التدخين مشروع بناء وتجهيز عيادة مكافحة التدخين في منطقة الأحساء، بالإضافة إلى تولي مصاريف التشغيل لمدة 3 سنوات، في مشروع بلغت قيمته 4.5 مليون ريال سعودي.

4.3 تجربة بنك البركة الجزائري في مجال المسؤولية الاجتماعية:

يساهم بنك البركة الجزائري في تفعيل التنمية الاجتماعية من خلال القيام بعدة أنشطة تجعله مساهما في تحقيق البعد الاجتماعي الذي يسعى إليه أي مصرف إسلامي، حيث يتم منح القرض الحسن من طرف بنك البركة الجزائري بعد التنسيق مع وزارة الشؤون الدينية، من خلال تقديم هذه الوزارة لقائمة تضم أسماء المستفيدين من القرض والغرض منه (الأنشطة المتعلقة بهذا القرض)، ويلعب البنك في هذه الحالة دور الممول لهذه العملية وتوزيع الأموال على هذه الفئة (القائمة)، كما يقوم بمتابعة هذا القرض والعمل على استرجاع أقساطه في الوقت المحدد. كما يمكن توجيه القرض الحسن لعملاء البنك في حالة عدم وجود سيولة كافية في رصيد العميل لتغطية السحوبات الخاصة بهذا العميل وهو ما يقابل السحب على المكشوف في المصارف التقليدية.

ونظرا لتطابق فكرة تأسيس البنك مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة التي تحكم نشاطه. وعليه امتثالا لهذه المبادئ يسعى البنك لتقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه. فبالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية ومسؤوليته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع، المنتجات، الخدمات والعمليات البنكية، يقوم البنك على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من أجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها.

وتتمثل أهم الأعمال التي قام بها البنك خلال سنة 2015 فيما يلي: (سياخن مريم، 2019/2018، ص 338/336)

– اعتماد مؤسسة التكوين بأموال وقفية ودخولها مرحلة الاستغلال؛

– إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما)؛

– إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 1.5 مليار دج؛

– منح فرص لعدة مؤسسات صغيرة في إطار القرض المصغر؛

– منح القروض الحسنة وتسيير قروض الزكاة؛

– دعم والتبرع للعديد من المنظمات والأشخاص المعوزة؛

– إطلاق عملية قفة رمضان ومطاعم الرحمة؛

– تكفل إطارات البنك بالعديد من المتربصين من مختلف المدارس والمعاهد لإعداد مذكرة التخرج وإدماجهم في عالم الشغل؛

– تدعيم مختلف المتربصين وإدماجهم في عالم الشغل؛

– تأسيس وقف نقدي بقيمة 100 مليون دج لإنشاء مستشفى؛

– رعاية مختلف التظاهرات التربوية والدينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

تعتبر التنمية المستدامة محل اهتمام المؤسسة والدولة في آن واحد، إلا أن تحقيقها ليس بالأمر السهل فقد عرقل ذلك مجموعة من التحديات أو المعوقات، لذا تسعى الدولة بمختلف مؤسساتها الاقتصادية والمصرفية والمالية لتشجيع تحقيق التنمية المستدامة ودعمها من خلال الاعتماد على العديد من الآليات التي تساهم في إرساء بوادرها في المجتمع ككل.

1. مدخل تعريفي بالتنمية المستدامة

شهدت التنمية المستدامة اهتمام الكثير من العلماء والباحثين، نظرا لأهميتها الواسعة المجالات، والتي تشمل مختلف المستويات سواء الفرد أو المؤسسة، أو الدولة، فهي تسعى بصفة عامة لتلبية احتياجات الحاضر مع ترك المجال للأجيال القادمة للمشاركة في تحقيقها.

1.1 ماهية التنمية المستدامة وأهدافها

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم، كما عرفت في قاموس ويبستر Webester على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا. (بوتريشة أحمد، 2011/2010، ص 59).

وتعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها عملية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية، تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر وتواصل لنوعية الحياة فيه، (بومعراف الياس، عماري عمار، 2010، ص 28)، أما مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولية، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها، وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية لا تقتصر على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحالتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في حياة الآخرة. (بوتريشة أحمد، 2011/2010، ص 78).

وهكذا، فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر في أن يكون له نصيب من التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن. والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا عليها محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف، وبلا إفراط ولا تفريط وفي ذلك قوله تعالى: «وَكُلُوا واشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ المسْرِفِينَ» (سورة الأعراف: الآية 31)، كما أنها تعد لونا من ألوان شكر المنعم على ما أنعم به على خلقه، انطلاقا من كون العمل في الأرض نمط من أنماط الشكر لله. (يحياوي نعيمة، عاقلي فضيلة، ص 122)

كما تهدف التنمية المستدامة إلى ما يلي:

– تحقيق استغلال عقلاني للموارد من أجل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع استنزافها حفاظا على المخزون الاستراتيجي من هذه الموارد، بما يضمن استمرارية المحافظة على مكونات البيئة، فالموارد الطبيعية ليست ملكا للأجيال الحاضرة فقط بل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأجيال القادمة نفس الحقوق فيها.(عبد الباقي محمد، 2010، ص 30) وتنظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية؛ (سايح بوزيد، 2013، ص 91)

– ربط التكنولوجيا الحديثة لأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام الجديد والمتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛(عبد الباقي محمد، 2010، ص 30-31).

–ضمان الإمداد الكافي بالمياه للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة ...، وتهدف لرفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والحضارية والريفية، بالإضافة إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة؛(زرمان كريم، 2010، ص 196)

– تهدف التنمية المستدامة للحفاظ على الصحة، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة الصحية للمواطنين، كما تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام؛(سايح بوزيد، 2013، ص 92)

–ومن حيث السكن والخدمات تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان الإمداد الكافي والكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، والحصول على السكن بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للطبقة الفقيرة وتسعى أيضا إلى ضمان الاستعمال المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية. (زرمان كريم، 2010، ص 197)

2.1 مبادئ التنمية المستدامة:

من أجل تحقيق الاستمرار التنموي الذي يلخص المعنى أو الهدف الحقيقي للتنمية المستدامة، تم اعتماد مجموعة من الأسس والمبادئ التي تساهم في ذلك بشكل مباشر.

1.2.1 مبدأ الاحتياط: أي يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المفترض القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر، فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع، وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، واستنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.(حسونة عبد الغني، ص 24-25)

2.2.1 مبدأ الإدماج: أي إدماج البيئة من البداية لأن الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل كلفة وأكثر فعالية من العلاج، وهو ما تسعى إليه معظم الدول حيث تصنع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية. (سايح بوزيد، 2013، ص 90)

3.2.1 مبدأ المشاركة: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة، ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من الأسفل تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات، التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي، وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، وبعبارة أخرى فإن الديمومة البيئية والاجتماعية على الصعيد المحلي، تتمحور حول إدارة الموارد واستخدام الأنظمة الديمقراطية في صنع القرار، حيث يتقاسم مستخدمو الموارد القوة والسلطة في صنع القرار مع منظمي هذه الموارد، ويقومون بذلك ضمن نظام مرن يشجع استمرار التقييم والمراجعة والتغيير بينما يعمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية. (عبد الباقي محمد، 2010، ص 35).

4.2.1 مبدأ الملوث الدافع: يعد مبدأ الملوث الدافع من أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها. (حسونة عبد الغني، ص 26).

ومما سبق يمكننا القول أن هناك علاقة طردية بين البيئة والتنمية المستدامة، فتحقيق هذه الأخيرة يؤدي بشكل تلقائي إلى حماية البيئة والحد من آثارها.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

ينظر للتنمية المستدامة كمصطلح يشتمل على ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة فيما بينها، سنشرح ذلك فيما يلي:

1.2 البعد الاقتصادي:

أي النظام المستدام اقتصاديا الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلال اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.(العايب عبد الرحمان، 2011، ص 25)

2.2 البعد البيئي:

بالنظر لما تطرحه التنمية المستدامة في تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، أي الحاجات التي يتكفل بها النظام الاقتصادي بتلبيتها من جهة، وما تضعه البيئة من حدودا يجب احترامها من جهة أخرى، يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك أو الاستنزاف للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى، التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية. (العايب عبد الرحمان، 2011، ص 25)

2.3 البعد الاجتماعي:

الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمغرافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم، مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء، ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأرض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.(هويدي عبد الجليل، 2014، ص 219)

3. علاقة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، ويتطلب الثاني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات من دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط راحتها واستمرارها (عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة عالية، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي)...لذلك فان توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

وتضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع ولكن أيضا على أساس منطق الشرعية والفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر والوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك، لأن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المنخرطة في خدمة المجتمع ما هو في واقع الأمر سوى إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج لها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم للمؤسسة أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال خلق مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، فكلما كانت المؤسسة عضوا فعالا في المجتمع يمكن أن تندمج بنجاح في هذا المجتمع.

عند التأمل في مظاهر المسؤولية الاجتماعية المختلفة نجد أنها وردت في التشريع الإسلامي تحت مسميات مختلفة: فبعضها من قبيل التكافل الاجتماعي و أخرى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من باب رفع الضرر والالتزام بالممارسات الأخلاقية التي ورد في حقها إما نص قرآني أو حديث نبوي شريف .ويمكن للوقف الإسلامي أن يلعب دورا مهما في تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. فنظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، كانت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدا حيا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل، والمؤسسات الصحية. ويعد الوقف من ضمن أفضل الأدوات التي تصلح للتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وكذلك تكون نقطة الالتقاء بين قطاع الأعمال والعمل التنموي، حيث سيكون له أوجه اقتصادية واجتماعية في ذات الوقت وفى حالة تبنى الوقف كأحد أدوات عمل مسؤولية الشركات سينعكس ذلك بشكل إيجابي على قطاع الأعمال وكذلك على المجتمع بشكل عام ويتمثل ذلك في: (رحماني موسى، حوحو فطوم، 2012، ص 48-49) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستدامة التي تحققها الأوقاف؛

– تحقيق ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل أفضل، ليشمل أيضا المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق المساهمة في الوقفيات؛

– إمكانية مساهمة العديد من الشركات في عمل وقفية واحدة وفتح المجال للمشاركة في الوقفية لتنمية مواردها، وتحقيق التنسيق بين الشركات المختلفة في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

– إمكانية عمل مشروعات قومية وإستراتيجية لحل المشكلات المزمنة مثل البطالة ومحو الأمية وغيرها؛

– تقليل الاعتماد على المنح الأجنبية، والربط بين قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني لتحقيق مصالح مختلفة للأطراف الثلاثة.

ثالثا: الصكوك الخضراء شكل من أشكال التمويل المستدام والمسؤولة اجتماعيا لتحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الصكوك الخضراء من بين الأدوات المالية المبتكرة التي تجمع بين هدفين يتمثل أحدهما في ترسيخ أو تطبيق منتجات التمويل الإسلامي باستخدام الصكوك كإحدى الأدوات الفاعلة في الساحة المالية العالمية، والثاني في تمويل المشاريع ذات الطابع التنموي باعتبار هذه الأدوات مسؤولة عن تحقيق بوادر مسؤولية المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية الاجتماعية اتجاه مجتمعاتها.

1. مفاهيم حول الصكوك الخضراء.

تعرف الصكوك الخضراء بأنها عبارة عن صكوك تستخدم حصيلتها في تمويل مشاريع البنية الأساسية المستدامة بيئيا مثل مزارع الطاقة الشمسية في ماليزيا. وفي هذا الإطار انضم مركز المعرفة والبحوث العالمية التابعة لمجموعة البنك الدولي إلى فريق عمل فني من بنك نيجارا ماليزيا وهيئة الأوراق المالية التي تدعم برنامج ماليزيا للتمويل الأخضر، ويرمي هذا البرنامج إلى تشجيع الاستثمارات الخضراء والمستدامة من خلال تطوير أسواق التمويل الأخضر الإسلامية في ماليزيا.(https://blogs.woldbank.org.) ويعتبر سوق" السندات الخضراء "من أهم الأسواق انتعاشا فيما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وهي سندات ترتبط عوائدها باستثمارات صديقة للبيئة، ففي 2007، أصدر البنك الأوربي للاستثمار ما يقارب 600 مليون أورو" سندات مناخ "لتمويل مشاريع في مجال الطاقة المتجددة، ومنذ 2008 جمع البنك الدولي مبلغ قدره 6.4 مليار دولار أمريكي من خلال السندات الخضراء عبر 67 عملية إصدار ب: 17 عملة مختلفة.

وتعد الصكوك بأشكالها بديلا جذابا للسندات التقليدية وذلك بسبب السيولة المتوفرة في أسواق تداولها، ويمكن تكييفها وهيكلتها لتمويل المبادرات الخضراء ويمكن لهذه الصكوك الخضراء أن تكون مصدرا تمويلياً رئيسياً للعدد المتزايد من مبادرات الطاقة النظيفة في كافة أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لاعتماد غالبية مشاريع الطاقة النظيفة على حجم إنفاق كبير واستثمار في البنية التحتية طويلة المدى، مما يلاءم هذا النوع من التمويل .ولقد أظهر نجاح إصدار لصكوك دولية مدتها 30 عاما من قبل الشركة السعودية للكهرباء سنة 2014 رغبة المستثمرين الكبيرة لتملك أوراق طويلة الأجل تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية .ويمكن للصكوك أن تمول أيضا مشاريع كفاءة الطاقة ذات آجال أقصر والتي يصعب عادة الحصول على تمويل منخفض الكلفة لأجلها. ومن بين المبادرات التي يمكن ذكرها في هذا المجال ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– **في عام 2012**: أنشأت مبادرة سندات المناخ بالتعاون مع مجلس أعمال الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة وجمعية سندات الخليج والتي تتخذ من دبي مقرا لها فريق عمل مهمته إنشاء صكوك بيئية تتلائم ومعايير الكربون المنخفض؛

– **في أواخر عام 2012**: قامت الشركات الأسترالية للطاقة الشمسية "سولار جايز " العالمية بالتعاون مع شركة"ميتابو " بجمع أموال بلغت 100 مليون دولار أمريكي لاستثمارها في اندونيسيا عبر مشروع للطاقة الضوئية 50 ميغاواط يقوم على صكوك بيئية أنشأتها ماليزيا و مولت بموجب اتفاقية شراء الطاقة؛

– **في عام 2014**: إعلان المجلس الأعلى للطاقة في دبي عن شراكته مع البنك الدولي من أجل تطوير إستراتيجية استثمار في المشاريع الخضراء والتي ستشمل الصكوك؛

– **في عام 2014**: أرجعت هيئة الأوراق المالية الماليزية دليل الصكوك من خلال إدراج متطلبات جديدة لإصدار صكوك الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية. أوضح هذا الدليل التوجيهي المعدل (للصكوك) أن عائدات صكوك الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية يمكن استخدامها في المجالات التالية : الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، الحفاظ على استخدام الطاقة، تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري؛

– **في عام 2015**: قام البنك الإسلامي للتنمية بمشاريع تجريبية بمبلغ 180 مليون دولار أمريكي لتمويل الطاقة النظيفة في الدول الأعضاء، والبالغ عددها 56 دولة حول العالم. (سميرة حسيبة، ص 15-16).

2. تجربة البنك الدولي في مجال إصدار السندات الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة:

يعد البنك الدولي رائدا في تعبئة الاستثمارات الخاصة لأغراض التنمية من خلال أسواق رأس المال، ومنذ إصدار أول سند للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1947، ظل البنك أحد المشجعين الرئيسيين لأدوات أسواق رأس المال الفريدة التي تتيح الفرصة للقطاع الخاص ليشارك في تحقيق أولويات التنمية العالمية. ويعتبر أيضا إحدى أكبر الجهات المصدِرة للصكوك الخضراء، التي تستفيد من أسواق رأس المال لمساندة المشروعات ذات الصلة بالمناخ. ومنذ إصدار أول سند (صك) يوصف بأنه أخضر في عام 2008، أصدر البنك سندات بقيمة تعادل 11 مليار دولار من خلال أكثر من 140 معاملة بتسع عشرة عملة. وفي أفريل 2018، أصدر البنك أول سند أخضر له مقوم بدولار هونغ كونغ (مليار دولار هونغ كونغ).

ويساند البنك الدولي أيضا جهود البلدان الرامية إلى بناء أسواق للسندات الخضراء. ومن خلال عمله، يساعد البنك البلدان المتعاملة معه على إظهار ريادتها في مجال الاستدامة والعمل المناخي، مع إتاحة الفرصة للمستثمرين لمساندة الحلول الإنمائية التي تتصدى لتغير المناخ. ويساعد عمل البنك في هذا المجال على دفع عجلة النمو والابتكار.

وفي السنة المالية 2018، حدد البنك فرصة الاستفادة من أكبر سوق بالعالم للديون المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ماليزيا) للجمع بين الصكوك (السندات الإسلامية) والسندات الخضراء في أداة مالية جديدة لتمويل الأنشطة المناخية، وهي: الصكوك الخضراء. وبمساعدة فنية من البنك، أصدرت تاداو إنيرجي، وهي شركة للطاقة الشمسية في ماليزيا، أول صك أخضر في العالم في يوليو/تموز 2017، واستطاعت تعبئة 250 مليون رينجت ماليزي لتمويل إنشاء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 50 ميغاواط. وفي أعقاب هذا النجاح، أصدرت شركات ماليزية أربعة صكوك خضراء وسندا أخضر واحدا، كما أصدرت إندونيسيا أول صكوك سيادية خضراء في العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالعمل مع مؤسسة التمويل الدولية، ساعد البنك الدولي فيجي في أن تصبح أول سوق صاعدة تصدر سندا سياديا أخضر (100 مليون دولار فيجي) في العالم. وقدم البنك أيضا مساعدة فنية إلى نيجيريا لإصدار أول سند سيادي أخضر في إفريقيا (10.69 مليار نيرة نيجيرية). وبالإضافة إلى ذلك، ساند البنك تطوير معايير السندات الخضراء لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واللوائح التنظيمية للسندات الخضراء لدى هيئة الخدمات المالية بأندونيسيا.

وبالاستفادة من تطور سوق السندات الخضراء وتزايد طلب المستثمرين على الفرص المتاحة لإحداث أثر إيجابي، قام البنك الدولي بتوسيع نطاق إصداراته من الأدوات الاستثمارية المستدامة. وفي جانفي 2018، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندا لزيادة الوعي بمدى أهمية تمكين النساء والفتيات بوصفه إحدى أنجع الطرق لتسريع وتيرة تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وبناء مجتمعات مستدامة في مختلف أنحاء العالم. وعبأ هذا السند مليار دولار كندي من المؤسسات الاستثمارية في سوق الدولار الكندي. وفي فيفري، أصدر البنك الدولي طرحا خاصا بقيمة 350 مليون دولار مع مجموعة فولكسام لزيادة الوعي بأربعة من أهداف التنمية المستدامة – الصحة الجيدة والرفاهة، والمساواة بين الجنسين، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والعمل المناخي – ترتكز عليها إستراتيجية الاستدامة لهذه المجموعة. ويشجع البنك أيضا التحول نحو أسواق رأس المال المستدامة من خلال شراكته مع الصندوق الحكومي لاستثمار معاشات التقاعد في اليابان. وتهدف هذه الشراكة إلى تحديد تحديات زيادة التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة – مثل عدم كفاية البيانات وتفاوت المعايير – والتصدي لها سعيا لتحقيق هدف أعم، وهو توجيه المزيد من رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة. (البنك الدولي، 2018)

وعليه تعتبر السندات الخضراء أحد أبرز الحلول العملية المطروحة لمواجهة مشاكل البيئة التي وضعت المستثمرين وخبراء التنمية وصناع السياسات والعلماء، أمام هدف مشترك وطريقة فعالة للعمل معا من أجل الوصول إلى حماية البيئة من مختلف المشاكل التي تتعرض لها وخصوصا مشكلة الاحتباس الحراري بسبب زيادة حجم التلوث وانبعاث الغازات الضارة.

ولقد حظي هذا الاستثمار باهتمام بالغ وزادت السندات الخضراء التي أصدرها البنك الدولي من الوعي بالتحديات المتعلقة بتغير المناخ، ودلت المستثمرين على طريقة لدعم الحلول المناخية من خلال الاستثمار الآمن دون التخلي عن العائد، فتطورت سوق السندات الخضراء من سوق يهيمن عليها مصدرون مثل البنك الدولي (منظمة دولية يمتلكها 189 بلدا)، إلى سوق بلغت قيمة المعاملات الحالية فيها ما يزيد عن 500 مليار دولار.

وأصبحت هذه السوق تشمل مجموعة واسعة النطاق من المصدرين، مثل المؤسسات والشركات والمصارف إلى مرافق الخدمات العامة والحكومات، التي ساهمت بدورها في بروز سندات مميزة، منها السندات الاجتماعية والسندات الزرقاء، وسندات أخرى لجمع التمويل مكرسة لأغراض إنمائية معينة، كلها تحاكي نموذج السندات الخضراء. (اليعقوبي محمد، 2019، ص 12)

3. عرض تجربة الصكوك الخضراء في ماليزيا.

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار) عدا في سنتي 2007 و2008 كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة (وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية المشاريع التنموية مثل : المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعقارات و غيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي، ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير، في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت كأداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة، والحكومية على حد سواء لتلبية حاجياتها الاستثمارية أو التنموية،(العرابي مصطفى، حمو سعدية، 2017، 48-49) من خلال التوجه إلى التمويل الأخضر والاعتماد على إصدار الصكوك الخضراء التي عرفت تطورا ملحوظا في ماليزيا كأداة تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تضمنت مبادرات التمويل الأخضر في ماليزيا العناصر التالية: (حفاي عبد القادر، شخوم رحيمة، 2018، ص 346)

- ممارسات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة؛
- الصكوك الاستثمارية ذات المسؤولية الاجتماعية؛
- برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء.

ولهذا كان تطور الصناعة الخضراء في ماليزيا مدفوعا بمختلف الحوافز الحكومية التي تم الإعلان عنها في إعلان الموازنة السنوية الحكومية الذي يغطي نطاقا واسعا من أنشطة التكنولوجيا الخضراء في مجالات الطاقة والنقل والبناء وإدارة النفايات وأنشطة الخدمات المساعدة، وقد تطورت هذه الصناعة كنتيجة للإصلاحات السياسية التي خضعت لها ماليزيا وتحديد مسار هذه الإصلاحات بما يحقق التنمية المستدامة مع إرادتها في تنفيذ عملية تخضير الاقتصاد الماليزي (بدأت هذه العملية في عام 1970 من خلال إدخال لوائح لإدارة التلوث من صناعة زيت النخيل)، وقد تصبح تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في تسهيل إصدار الصكوك الخضراء من خلال تطوير الإطار والبنية التحتية اللازمة لسوق الصكوك الخضراء ونموذجا للتمويل الإسلامي الأخضر والصناعات الخضراء. (زحل حفاظ، الشريف عمر، 2018، ص 59)

وتعد ماليزيا بالفعل رائدة عالميا في الاستفادة من التمويل الإسلامي لتطوير البنية التحتية، وإصدار أكثر من 60 % من صكوك البنية التحتية في العالم، أما الآن فإن الجهات التنظيمية في ماليزيا تتخذ خطوة أخرى إلى الأمام وتستخدم الاستثمارات لتحقيق الصالح العام، حيث قامت شركة ماليزية بإصدار سندات بقيمة 250 مليون رينغيت ماليزي (حوالي 59 مليون دولار أمريكي) لتمويل محطة طاقة شمسية بقدرة 50 ميغاواط، ولذا تعتبر الصكوك الخضراء أداة جديدة للتنمية. (زحل حفاظ، الشريف عمر، 2018، ص 60)

كما أشار البنك الدولي بإطلاق برنامج في ماليزيا لتشجيع الاستثمارات في المشاريع الخضراء أو المستدامة من خلال تطوير أسواق التمويل الخضراء الإسلامية ووفقا للبنك، توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة، وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك للاستثمار في أصول ومشاريع معلومة.

وقامت خزانة ناشيونال الماليزية بإصدار صكوك أطلق عليها صكوك "حسان"، وهي عبارة عن صكوك استثمارات ذات مسؤولية اجتماعية، يهدف إصدارها إلى تمويل"مدارس وقفية " من خلال سوق رأس المال كتجربة هي الأولى من نوعها.

في أوائل عام 2015 أنشأت خزانة ناشيونال شركة ذات أهداف محدودة لإصدار صكوك للاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية (صكوك "حسان") بقيمة 1 مليار رينجيت ماليزي، هذه الصكوك حظيت بدعم هيئة الأوراق المالية بموجب إطار الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية ذات التصنيف AAA من شركة رام لتقييم الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهدت ماليزيا علامة فارقة أخرى في كل من التمويل الأخضر والصكوك العالمية من خلال إصدارها لصكوك SRI الأولى في العالم من قبل Tadau Energy Sdnbhd (تاداو)، وهذه الصكوك الخضراء الأولى هي نتيجة للتعاون بين هيئة الأوراق المالية ومجموعة البنك الدولي، وهي محاولة لتطوير نظام بيئي لتسهيل نمو الصكوك الخضراء وإدخال أدوات مالية مبتكرة لاستيعاب احتياجات البنية التحتية العالمية والتمويل الأخضر. (زحل حفاظ، الشريف عمر، 2018، ص 62)

4. أثر ومزايا إصدار الأدوات التمويلية المسؤولة اجتماعيا (السندات الخضراء) على الدول التي انتهجتها:

تعد السندات الخضراء أداة تمويلية جذابة خاصة لمشروعات البنية التحتية، لأنها توفر مصدرا لرأس المال يكون على الأرجح منخفض التكلفة وطويل الأجل. وبنهاية السنة المالية 2018، وصل إجمالي قيمة السندات الخضراء التي أصدرتها المؤسسة التمويل الدولية (التابعة لمؤسسات البنك الدولي) على مدى سنوات حوالي 7.6 مليار دولار. وفي نفس السنة، أصدرت المؤسسة بالاشتراك مع أموندي (وهي أكبر شركة لإدارة الأصول في أوروبا –صندوق أموندي بلانت إيمرجينغ غرين وان، وهو أكبر صندوق للسندات الخضراء الموجهة في العالم يركز على بلدان الأسواق الصاعدة). سندات خضراء لبلدان الأسواق الصاعدة بقيمة ملياري دولار على مدار عمره نظرا لإعادة استثمار العائدات.

في عام 2017 ، قادت المؤسسة جهود مجموعة البنك الدولي، بمساندة من أستراليا، لمساعدة دولة فيجي الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ على تعبئة 50 مليون دولار من خلال سندات خضراء سيادية–هي السندات الأولى التي تصدرها دولة نامية وأول سندات من نوعها يتم قيدها في بورصة لندن للأوراق المالية. وتحتاج فيجي إلى استثمارات تتجاوز قيمتها 4 مليارات دولار في السنوات العشر القادمة للحد من تعرضها لمخاطر تغير المناخ.

كما يعد توليد طاقة مستدامة من المجالات ذات الأولوية. ففي صربيا، تساعد المؤسسة مدينة بلغراد على تحويل مشكلة التخلص من النفايات إلى طاقة. وتنتج المدينة 500 ألف طن من النفايات سنويا، ويشكل مدفن النفايات الحالي تهديدا بيئيا كبيرا. وفي سبتمبر/أيلول 2017، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية المدينة على إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء وتشغيل مجمع سيحول النفايات إلى طاقة وطاقة حرارية لصالح المدينة.

وفي الجمهورية الدومينيكية، أنجزت المؤسسة وكندا حزمة تمويلية بقيمة 80 مليون دولار–من بينها مساندة في شكل تمويل مختلط بقيمة 17 مليون دولار– لإنشاء وتشغيل مزرعة رياح جديدة بقدرة 50 ميغاوات مربوطة بشبكة الكهرباء.

وستكون مزرعة الرياح بيكاسا واحدة من أكبر المزارع في البلاد وستؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يعادل سحب 20ألف سيارة من الطرق.(التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية، 2018، ص 48)

كما قامت مؤسسة التمويل الدولية بشراء اعتمادات كربون من أربعة مشروعات، كما اختارت مشروعات تعود بمنافع إنمائية ملموسة على المجتمعات المحلية التي يجري تنفيذ هذه المشروعات فيها. فعلى سبيل المثال، يوفر أحد المشروعات مواقد للطهي تعمل بالطاقة الشمسية لسكان مخيم إيريديمي للاجئين في تشاد، مما يساعد على تجنب استخدام الحطب.

وتشتري المؤسسة أيضا شهادات للطاقة المتجددة، وتقدم المؤسسة تقارير سنوية عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة إلى مبادرة "الحياد المناخي الآن" التابعة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال مشروع الإفصاح عن الكربون.(التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية، 2018، ص 94)

وقد ساعدت السندات الخضراء دول العالم على التقليل من انبعاثات الغازات الضارة بالإنسان والبيئة معا، حيث تحمل السندات الخضراء في طياتها أربع مزايا مهمة للغاية تصب في النهاية لصالح الحد من الانبعاثات في المستقبل، وخدمة التوجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمي في خفض الكربون وتعزيز مشاريع الطاقة المتجددة، وفقا لما قالته نائبة رئيس مجموعة البنك الدولي والمبعوث الخاص المعني بتغير المناخ "راشيل كايت"، وتتمثل مزايا السندات الخضراء في:(www.mekkahnewspaper.com)

– تولد تدفقات جديدة لتمويل التنمية منخفضة الانبعاث الكربونية؛

– لديها الإمكانية لتحريك محور التمويل في اتجاه أكثر نظافة؛

– ابتكار استثمارات جديدة بعيدة عن الاستثمارات التقليدية في الوقود الأحفوري؛

– تقود التوجه إلى المشاريع التي ستبني مستقبلا يمتاز ببيئة نظيفة من الكربون.

خلاصة:

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية من الأولويات التي تسعى المؤسسات لتنفيذها بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن الخيارات الهامة التي تضمن لها البقاء والاستمرار في البيئة الناشطة فيها، فالتزام المؤسسات المالية والمصرفية (البنوك الإسلامية) بأخلاقيات العمل من جهة وإحاطتها بمختلف الجوانب الاجتماعية من جهة أخرى، يجعلها تحسن صورتها أمام المتعاملين معها.

ولذا فإن اهتمام البنوك الإسلامية والتزامها بواجباتها اتجاه المجتمع والبيئة ومختلف أصحاب المصالح في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، جعلها تساهم في حل العديد من المشاكل المتعلقة بالمجتمع، مما يؤدي بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية المستدامة نحو الأحسن، من خلال اعتماد البنوك الإسلامية على تطبيق آليات تمويلية مبتكرة والتركيز على المنتجات

المالية المساندة للبيئة وذات البعد الاجتماعي باعتبارها مسؤولة اتجاه البيئة الناشطة فيها واتجاه أفراد المجتمع ككل، فتطبيقها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية يعد خيارا ناجحا لدفعها نحو التقدم والمضي نحو الأفضل، لما لها من إيجابيات ومنافع تعود على المؤسسة والمجتمع ككل.

النتائج:

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تعبر المسؤولية الاجتماعية عن مدى التزام المؤسسات اتجاه البيئة والمحيط الناشطة فيه، من خلال اعتمادها على آليات وميكانيزمات تعود بالنفع على أفراد المجتمع ككل؛

– إن مراعاة البنوك الإسلامية وتطبيقها لآليات المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يحقق مساعي التنمية المستدامة؛

– تساهم البنوك الإسلامية من خلال اعتمادها على أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال اعتبارها أدوات موجهة لتمويل المشاريع ذات النفع العام ذات البعد الاجتماعي والبيئي والمنفعي قد يساهم في تحقيق أهداف هذه البنوك فيما يخص تحقيق التنمية المستدامة؛

– يؤدي تحقيق التنمية المستدامة للوصول إلى أعلى مستويات الرفاهية الاجتماعية، بما يساهم في تحسين الوضع المعيشي لأفراد المجتمع؛

– تعد المسؤولية الاجتماعية التزاما أخلاقيا وحضاريا، فعلى الرغم من عدم إجبار المؤسسات على تطبيق المسؤولية الاجتماعية، إلا أن البنوك الإسلامية تعتبره عنصرا هاما تتقيد به في مجال نشاط؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء أحد الطرق التمويلية المساهمة في تمويل المشاريع ذات الطابع التنموي المستدام، وقد أثبتت التجربة الماليزية جدارتها بخصوص اعتمادها على هذا النوع من المنتجات في تمويلها للمشاريع الصديقة للبيئة والتي أثبتت مسؤوليتها اتجاه مجتمعها.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج السابقة، تم التوصل إلى التوصيات التالية:

– الإستفادة من تجربة الصكوك الإسلامية الخضراء من خلال تبني فكرتها من طرف الجهات المهتمة بتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة المحيطة بها؛

– الإستفادة من طرق التمويل الأخضر للتخفيض من حجم التلوث وانبعاثات الغازات المضرة بصحة الإنسان في بعض الدول وخصوصا الدول الصناعية؛

– العمل على ربط هذا النوع من التمويلات ببرامج المحافظة على البيئة من خلال توسيع حجم المساحات الخضراء وتشجيرها بما يضمن حماية البيئة مستقبلا من كافة الكوارث والمخاطر المستقبلية؛

– التحسيس بضرورة تبني نشاط المسؤولية الاجتماعية لمختلف المؤسسات سواء الاقتصادية بمختلف أنواعها أو المالية والمصرفية اتجاه مجتمعاتها، لترسيخ فكرة المحافظة على محيطها والعمل على إيجاد الطرق المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– العمل على ابتكار طرق تمويلية تساهم في تحسين الظروف البيئية ودعم المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية؛

– ضرورة إدراج برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن مخططات والأهداف الواجب تحقيقها من طرف البنوك الإسلامية، بما يعكس صورة هذه البنوك ورغبتها في تحقيق العائد الاجتماعي باعتباره أحد مميزات الاقتصاد الإسلامي التي تسعى مؤسساته إلى تنفيذ رسالته من خلال أساليب عملها المميزة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع:

- "التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2018"، من الموقع الالكتروني: www.ifc.org، تاريخ الإطلاع: 2019/06/07.
- "ماليزيا تدشن أول سند إسلامي أخضر في العالم"، من الموقع الإلكتروني: https://blogs.woldbank.org.
- الأسدي مروة (2019)، "المسؤولية الاجتماعية: الأصول النظرية والمجالات البحثية"، شبكة النبأ المعلوماتية، 19-02-2019، ص 16، من الموقع الإلكتروني: http://m.annabaa.org/arabic/studies/18332، تاريخ الإطلاع: 2019/05/01.
- بن لحسن الهواري، مهدي ميلود (2012)، "المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية بين الأسس و الممارسات – دراسة حالة البنك الاسلامي الاردني –"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.
- البنك الدولي (2018)، "التمويل المبتكر للحلول الإنمائية"، من الموقع الإلكتروني: www.albankaldawli.org.
- بوتريشة أحمد (2011/2010)، "دور البنوك الإسلامية في التنمية المستديمة: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان– الجزائر.
- بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة(2012)، "المسؤولية الاجتماعية للمقاول و مؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة"، بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بومعراف الياس، عماري عمار (2010)، "من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، الجزائر.
- حسونة عبد الغني، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر.
- حفاي عبد القادر، شخوم رحيمة (2018)، "التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الخضراء في ماليزيا أنموذجا)"، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 2، المجلد 10، الجلفة، الجزائر
- رحماني موسى، حوحو فطوم (2012)، "المسؤولية الاجتماعية بين الرؤيا الإسلامية والرؤية الوضعية المعاصرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.
- زحل حفاظ، الشريف عمر (2018)، "أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة حمه لخضر الوادي– الجزائر.
- زرمان كريم (2010)، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر.
- سايح بوزيد (2013)،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- سليمان ناصر، بوشرمة عبد الحميد (2010/2009)، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر
- سميرة حسيبة، "منتجات التمويل الإسلامي المستدام"، ص ص 15–16، من الموقع الإلكتروني: http://www.univ-emir.dz/dounlead/semin-sharia/nadwa-tamwile-mali/hassiba-samira.pdf، تاريخ الإطلاع: 2019/03/14.
- سياخن مريم (2019/2018)، "إمكانية التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب عالمية"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2–الجزائر.
- العايب عبد الرحمان (2011)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبد الباقي محمد(2010)، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- عبد المولى عصام (2009)، "المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، من الموقع الإلكتروني: http://sia-sy.net/socail_responsibility_in_the_islamic_banks.pdf.
- العرابي مصطفى، حمو سعدية (2017)، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد–ماليزيا أنموذجا–"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، المجلد الثالث، بشار، الجزائر
- العرابي مصطفى، طروبيا نذير (2012)، "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية – تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية–"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العزعزي شهاب أحمد سعيد (2012)، "إدارة البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الغالي بن ابراهيم (2012)، "أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية–دراسة تطبيقية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- ماضي بلقاسم، لدرع خديجة (2012)، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق إرساء المسؤولية الإجتماعية في الدول الإسلامية"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.
- من الموقع الإلكتروني: www.mekkahnewspaper.com، تاريخ الإطلاع: 2019/06/07.
- هويدي عبد الجليل (2014)، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية"، العدد التاسع.
- يحياوي نعيمة، عاقلي فضيلة، "التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، من الموقع الالكتروني: www.academia.edu.
- اليعقوبي محمد (2019)، "السندات الخضراء ثورة اقتصادية تحديات تغير المناخ"، صحيفة العرب، السنة 41، العدد، 11321، من الموقع الإلكتروني: www.alarab.co.uk، تاريخ الإطلاع 2019/06/07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com